

الجزيرة الرسمية

للمنطقة الشرقية

و ١٦ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

عمان : يوم الاربعاء في ١٤ شعبان سنة ١٣٤٧

الهيئة

القوانين والانظمة :

- مشروع قانون تحرير الاراضي ومسحها وتعيينها لسنة ١٩٢٩ .
- مشروع قانون استرداد ثمن البذار لسنة ١٩٢٩ .
- مشروع قانون الفاء مجلس المعارف الاستشاري الصادر بتاريخ ٢٧ - ٢ - ١٩٢٦ و ١٨ محرم سنة ١٣٤٥ واستبداله بلجنة اجصالية .
- مشروع قانون تعديل الجزء الثاني لسنة ١٩٢٩ .
- نظام في اصول المحاكم - اصول المحاكمات المحقوقة .
- نظام خاص حول منع اصدار الاغنام والماعز من لواء عجلون الى سور يا وفلسطين .
- البلاغات الرسمية :
- الطرق بين عمان والقدس ، بلاغ عام ، بلاغ رسمي من حكومة فلسطين
- قرارات اموال ، اعلانات ، اصلاح خطا مطبعي ، الجداول الاسبوعية للأمراض الوبائية في
- اماره شرقي الاردن .

مكتب المطابع

ويستأضي عنه بالاعلان التالي :

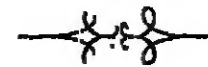
وتنفيذاً للإصلاحية المؤلفة في المادة الاولى (فقرة ١) من الانظمة المسماة بموجب قانون الانتخاب للمجلس التشريعي لسنة ١٩٢٨ اعلن ان اعضاء المنتخبين الثانويين في دائرتي انتخاب عجلون والكرك. يبدأ كما اعلن قبل في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٩ وينتهي في اليوم الخامس والعشرين من

اما انتخاب المنتخبين الثانويين في دائرة انتخاب البلقاء فليضيوب له موعد آخر باعلان ينشر في الجريدة الرسمية .

رئيس النظار

حسن خالد ابو الهدى

١ - ١ - ١٩٢٩



اعلان

- استناداً الى المادة (١) من قانون الانتخاب للمجلس التشريعي، أقر بتعيين الموظفين الآتية
- اسماؤهم مأثورين لتسجيل اسماء الناخبين في المراكز المذكورة، هذاه اسماءهم :
 - عمادة - السيد يوسف كمال ، السيد محمد علي ، السيد محمد نور .
 - صويلح - الوكيل الاول احمد حدي زكريا اسحق .
 - الزرقا - الوكيل الاول يوسف المنداي ، الموض ابراهيم السلطي .
 - وادي السيد - الوكيل صالح عتر باوي .
 - ناعور - الشريف جيل صالح .
 - الرصيفة - النائب صالح الشامي .

رئيس النظار

حسن خالد ابو الهدى

١ - ١ - ١٩٢٩

القوانين والانظمة

مشرع

قانون تحرير الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٢٩

- ١ - ينسب هذا القانون قانون تحرير الاراضي ومسحها وتثمينها لسنة ١٩٢٩ .
- ٢ - تشمل كلمة « متصرف » في هذا القانون محافظ العاصمة والقائم مقام .
- ٣ - (١) اعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون ناط وظائف تحرير الاراضي ومسحها وتثمينها في شرقي الاردن بهذا القانون لمدير المساحة وتلقي لجنة تحرير الاراضي وتثمينها التي تعينت بمقتضى السلطة المعطاة بموجب قانون تحرير الاراضي وتثمينها الصادر سنة ١٩٢٧ .
- (٢) يستعمل (المتر) في كافة المقاييس وتعين مساحات الاراضي بالدونمات بواقع الدونم الف متر مربع .
- ٤ - يجوز لمدير المساحة او اي شخص مفوض من قبله عند قيامه بالوظائف المخصصة له ان يطلب بامر يوقع عليه من اي شخص يملك ارضاً او يشغلها او مستخدم فيها اولة مصلحة فيها او باستطاعته ان يزود اللجنة باية معلومات عن حدود الارض او من كانت يجيزاته او تحت صلاحيته اية اوراق يدعى بان لها علاقة بتلك الحدود ان :
 - (أ) يحضر امامه في مكان وزمان معينين .
 - (ب) يدل على حدود الارض .
 - (ج) يقدم المعلومات المطلوبة من اجل التحرير او المساحة او التثمين .
 - (د) يبرز ما يستطيع ابرازه من الوثائق التي تختص بالحدود .
- ٥ - لكل موظف من موظفي مصلحة المساحة الصلاحية في اي وقت من النهار ان يدخل اية ارض للقيام باي عمل يتعلق بالتحرير او المساحة او التثمين كما ان له الصلاحية في ان يقوم لهذه الغاية باي تحقيق او بوضع اي حجر او نصب او عامود او حد آخر او علامة من علامات المساحة في تلك الارض او عليها او باجراء حفر فيها لتثبيتها .
- ٦ - عندما ما تعين حدود اية قرية او احد حراج الدولة او اراضيها الاخرى يبلغ المتصرف ذلك

- وهذا عليه ان يلصق اعلانات في كل قرية مجاورة للقرية التي تقرر ان يرد قرية ما فانه يلصق ايضاً اعلانات بذلك في تلك القرية يدعى فيها جميع الاشخاص الذين لهم اعتراض على هذا التحرير لتقديم تفصيلات ذلك الى المتصرف خلال شهرين من تاريخ تعليق الاعلانات واذا لم يقدم الاعتراض المذكور فيعتبر التحرير قطعياً ومازما جميع الاشخاص .
- ٧ - (١) ينسب كل اعتراض و يقرر من قبل لجنة يبينها رئيس النظار ونواب من مندوب من كل من المصالح التالية وهي نظارة العدلية ومصلحة تسجيل الاراضي ومصلحة المساحة و يشترط ان لا يكون مندوب مصلحة المساحة احد الاشخاص الذين لهم علاقة في التحرير الذي يتعلق به الاعتراض .
- (٢) على اللجنة ان تعين موقع الحدود المختلف عليها وان تقبل البينة التي تراها مناسبة سواء كانت خطية ام شخصية وتعلن قرارها بعد ذلك ويكون قطعياً .
- ٨ - يجوز عند تعيين حدود اية قرية ادخال ارض الدولة التي وضعت اليد عليها بدون اذن مأمور التملك في تلك الحدود اذا كانت تلك الارض فلتحت او زرع من قبل واضي اليد على ان ادخال تلك الارض في حدود القرية لا يمنح الحكومة من حقها في طلب بدل المثل عنها .
- ٩ - اذا وضعت اليد على ارض واقعة ضمن حدود حرج من حراج الدولة او ارض من اراضيها الاخرى بدون اذن مأمور التملك فانه يجوز ادخالها في حدود ذلك الحرج او تلك الارض ويجوز ان يطلب الى واضي اليد بدون الاذن المذكور ان يقبل عنها قطعة ارض اخرى مجاورة لها ومساوية لها في القيمة مع مراعاة حق الحكومة في طلب بدل المثل عنها .
- ١٠ - (١) بعد تعيين حدود اية قرية او ارض للدولة يقدر الدخل السنوي الصافي للارض الواقعة في تلك الحدود ويدون وتنفيذاً للفرض المقصود من هذا التثمين تقسم الارض الى عدة قطع متناسبة ويقدر الدخل السنوي الصافي لكل قطعة على حدة .
- (٢) الدخل السنوي الصافي هو الارباح التي يتوقع انتاجها المزراع الذي يملك ارضه بالطريقة المناسبة في السنة حسب قواعد القلاحة المتبعة في الجوار .
- ١١ - لمدير المساحة او الموظف المفوض من قبله الصلاحية بتحصيل البينين في اية تقيقات يجريها توصلاً للغاية المتوخاة من هذا القانون واصدار مذكرات دعوة او اعلانات او اوامر يطلب بموجبها حضور اي شخص او ابراز اية وثيقة قد تكون ضرورية لاجراء

تعيين الحدود أو المساحة أو التثمين وإصدار مذكرات قبض على من لم يعمل بضمون هذه المذكرة أو الاعلان أو الامر .

١٢ - كل من يقصر في تنفيذ الامر الصادر من مدير المساحة أو من الشخص المفوض من قبله أو ينقل أي حد أو علامة تجزير وضعها دائرة المساحة أو يعيبها بعرض نفسه بعد الادانة لغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات فلسطينية أو حبس لا تتجاوز مدته شهراً واحداً وعلاوة على ذلك فانه يؤمر بدفع تعويض عن أي ضرر نشأ عن عمله .

١٣ - يعتبر صاحب الأرض التي نصب فيها حد أو علامة تجزير أو اصحاب الأرض التي على كل جانب منها أذ كانت العلامة على حد اعتيادي مسؤولين عن الإبلاغ المتصرف فوراً عن علامة نقلت أو عيب بها أو تلفت وإذا كانت العلامة منصوبة في أحد حراج الدولة أو في أراضيها الأخرى فيعتبر متجاوزاً القربة أو شيخ العشيرة الأقرب إلى ذلك الحراج أو تلك الأرض العائدة للدولة مسؤولين عن إعطاء هذا الإخبار .

كل من يخالف أحكام هذه المادة يعرض بعد الادانة لغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات فلسطينية .

١٤ - (١) على المتصرف بعد وصول هذا الإخبار إليه بنقل أية حدود أو علامة تجزير أو تلفها إن توجه إلى ذلك الموقع ويجري التحقيقات التي يراها مناسبة لاكتشاف الفساعل وإذا لم يمكن اكتشافه فيعتبر سكان القرية أو أفراد العشيرة الواقع في أراضيهم ذلك الحد أو تلك العلامة مسؤولين عن نقلها أو تلفها ويأمرهم المتصرف بدفع نفقات تصليحها أو استبدالها ويوقع عليهم (علاوة على ذلك) غرامة لا تزيد على (٥٠) جنيهاً فلسطينياً بحسب الظروف التي يراها .

(٢) إذا كان الحد أو علامة التحجير الأخرى غير واقعين في أراضي قرية أو عشيرة فيعتبر سكان القرية أو العشيرة الأقرب إلى ذلك الحد أو تلك العلامة مسؤولين ويعرضون للعقوبات المبينة في الفقرة السابقة .

(٣) إذا فرضت عقوبات على سكان قرية أو أفراد عشيرة بتنفيذ أحكام هذه المادة فيعتبر كافة الذكور من سكان القرية أو أفراد العشيرة الذين لا تقل أعمارهم عن ١٨ سنة مسؤولين مجتمعين ومنفردين عن دفع هذه العقوبات وتحصيل بتنفيذ أحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية المعمول به إذ ذاك .

١٥ - يجوز لمدير المساحة بموافقة رئيس النظارة وضع من وقت إلى آخر أنظمة لتنفيذ الباليات

المستوخاة من هذا القانون ويجوز له أن يغيرها أو يلغيها ويجوز أن تنص هذه الأنظمة على العقوبات الواجب فرضها عند مخالفتها .

١٦ - يلغى قانون تحرير الأراضي وتثمينها الصادر سنة ١٩٢٧ على أن لا يؤثر العمل بهذه المادة أو يلغى أي قرار أو تشريع أو أي عمل آخر أو أي شيء قد تم بموجب القانون المذكور .
٣٠ - ١٢ - ١٩٢٨

قاضي القضاة ونظر العدلية
حسام الدين
رئيس النظارة
حسن خالد أبو الهدي
مدير تسجيل الأراضي
مدير المعارف
السكرتير العام
مدير الخزينة
لوفيق أبو الهدي
أديب
عارف العارف
إبراهيم هاشم

مشموع

قانون استرداد ثمن البذار لسنة ١٩٢٩

بمناسبة هجوم الجراد في النصف الأول من هذه السنة أصبح من الضروري حث وحفر مساحات كبيرة من الأراضي في المقاطعات المصابة بالجراد وعليه حرم أصحاب تلك الأراضي من حصادها لا سيما أن الحكومة مقدمة لهم بذرا لتساعدهم على فلاحه هذه الأراضي في السنة المقبلة بشرط أن تسترد منهم ثمن البذار المذكور وفائدته بالصورة المبينة في العقود المكتوبة التي عقدت بين الحكومة وأصحاب الأراضي المذكورين .

وبما أنه من الضروري وضع نص لاسترداد ثمن البذار وفائدته فيما لو لم يراع أصحاب الأراضي المذكورين الأحكام بهذا الشأن المدرجة في العقود المكتوبة المذكورة آنفاً قد قرر ما يلي :

١ - يسمى هذا القانون قانون استرداد نفقات البذار لسنة ١٩٢٩ .
٢ - كل مبلغ يستحق للحكومة بمقتضى أحكام أي عقد مكتوب ناشئ عن تقديم البذار لم يسترد بمقتضى أحكام قانون تحصيل الضرائب النشائي الصادر سنة ١٩٢٥ أو أي قانون يقوم مقامه كما لو كانت القيمة ضريبة حكومة بالمعنى المقصود في القانون المذكور .
٣٠ - ١٢ - ١٩٢٨

قاضي القضاة ونظر العدلية
حسام الدين
رئيس النظارة
حسن خالد أبو الهدي
مدير تسجيل الأراضي
مدير المعارف
السكرتير العام
مدير الخزينة
أديب
عارف العارف
إبراهيم هاشم

مشروع

﴿ قانون إلغاء مجلس المعارف الاستشاري الصادر بتاريخ ٢٧-٧-١٩٢٦ ﴾
« و ١٨ محرم سنة ١٣٤٥ واستبداله بلجنة اخصائية »

المادة

- ١ - يلغى قانون مجلس المعارف، الاستشاري الصادر بتاريخ ٢٨ توز ٩٢٦ و ١٨ محرم ١٣٤٥ .
- ٢ - تؤول ادارة المعارف لجنة اخصائية برئاسة مدير المعارف ومن مفتش المعارف ومديري المدارس الثانوية ومن ينسبه مدير المعارف من الاساتذة الاخصائيين لابداء رأيها بالمواضيع الآتية:
 - أ - برامج المدارس .
 - ب - انتخاب الكتب المدرسية .
 - ج - انظمة المدارس الداخلية .
 - د - الامور العلمية والفنية والمختصة بالتدريسات .

في ١-١-١٩٢٩

قاضي القضاة وناظر العدلية
رئيس النظار
حسن خالد ابو الهدي
مدير تسجيل الاراضي مدير المعارف السكرتير العام مدير الخزينة
توفيق ابو الهدي اديب عارف العارف ابراهيم هاشم

مشروع

﴿ تعديل قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٢٩ ﴾

- ١ - يسمى هذا القانون تعديل قانون الجزاء العثماني لسنة ١٩٢٩ .
- ٢ - يستعاض عن المادة السادسة عشرة من قانون الجزاء العثماني بالمادة التالية :
الاعدام : يعاقب به مرتكبو الجنايات المعينة في المواد التالية وينفذ حكم الاعدام داخل جدران السجن المحبوس فيه المجرم عند التنفيذ .
- ٣ - يطل العمل في شرقي الاردن بالفقرة الثانية من المادة ١٩ من القانون المذكور التي تتعلق بالشتمير .

٧

٤ - ليس للمحاكم ان تحكم بمقتوبة الطرد الموقت من الوظيفة .

في ٩-١-١٩٢٩ .

قاضي القضاة وناظر العدلية
رئيس النظار
حسن خالد ابو الهدي
مدير تسجيل الاراضي مدير المعارف السكرتير العام مدير الخزينة
توفيق ابو الهدي اديب عارف العارف ابراهيم هاشم

بالنظر لوقوع سهو في النظام المتعلق باصول المحاكمات الحقوقية المنشور في الصفحة (٢) من العدد ٢٠٧ من الجريدة الرسمية و يغفل النظام المشار اليه ويستعاض عنه بالنظام التالي المقترح بأرادة سمو الامير المعظم :

﴿ نظام في اصول المحاكمات الحقوقية ﴾

- ١ - بالرغم عما هو مخالف لما جاء في المادة السادسة من قانون اصول المحاكمات الحقوقية فليس من الضروري ان يحفظ سجل للاعلامات في كل محكمة .
- ٢ - تعدل المادة ٧٧ من القانون المذكور كما يلي :
اذا رفض منشي الوثيقة الخاصة التي تفيد انها موقعة او مختومة من قبلة ان يقر بتوقيعه او ختمه او ينكره بعد مقرأ بذلك .
- ٣ - يضاف النص التالي الى آخر المادة ٨٧ من القانون المذكور :
يجوز لاحد الفريقين المتداعيين ان يطلب الى المحكمة شاهداً يراه لازماً لمصلحته بعد رفع رسوم التبليغ سلفاً . واذا دعى شاهد حسب الاصول ولم يحضر دون ان يكون لديه معذرة شرعية او حضر ولكنه رفض الاجابة على الاسئلة التي وجهت اليه يعاقب بفرامة قدرها جنية فلسطيني ويجوز للمحكمة ان تصدر امراً بالقبض عليه اما اذا حضر الشاهد المتخلف عن الحضور بعد ذلك وقدم عذراً مشروعاً عن تخلفه لمعني من العقوبة المذكورة .
يجوز للمحكمة اذا اقتضى على الشاهد ان يحضر من مسافة بعيدة ان تأمر الفريق الطالب

- احضاره ان يودع الى المحكمة علادة على رسوم التبليغ مبلغاً مناسباً تراه المحكمة يكفي للنفقات التي ينفقها الشاهد للوصول الى المحكمة والعودة الى المحل الذي اتي منه .
- ٤ - تضاف الكلمات التالية الى آخر المادة ١٠٥ من القانون المذكور :
- وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات فلسطيني وتحصل هذه الغرامة بنفس الطريقة التي تحصل فيها الغرامة المفروضة في الدعاوي الجزائية .
- ٥ - تضاف الاحكام التالية الى آخر المادة ١٨٧ من القانون المذكور .

يجوز للفرق الذي يريد الاستئناف اذا لم يقيد الاستئناف الاستئنافي خلال المدة المبررة ان يطلب الى المحكمة (بصرف النظر عن التأخير الحاصل) تمديد المدة التي يجوز للمحكمة ان تمنحها الى الفريق الذي يبين اسباباً مشروعة لذلك التأخير .

واذا ظهر للمحكمة عند انقضاء المدة او المدة الممددة لقيود الاستئناف قبل سماع الدعوى ان احد الشروط لم يكمل فانه يجوز لها (بصرف النظر عن التأخير الحاصل) قبل سماع الاستئناف او عند سماعه اذا وجدت سبباً كافياً ان تسمح بانكامل ذلك الشرط قبل الدخول في اساس الدعوى بموجب شروط ترضيها المحكمة لدفع النفقات او ما تراه موافقاً للعدل في هذا الشأن .

ناظر العدلية

« عبد الله »

حسام الدين

نظام خاص

(حول منع اصدار الاغنام والماعز من لواء عجلون الى سوريا وفلسطين)

عملاً بالسلطة المخولة لي بموجب المادة (١٩) من قانون امراض الحيوانات لسنة ١٩٢٦ انا رئيس نظام حكومة شرق الاردن آمر بوضع النظام الآتي موضع التنفيذ :

يلتزم النظام الصادر بالصحيفة (٤) من العدد (٢١١) من الجريدة الرسمية بتاريخ ٦ كانون الاول سنة ١٩٢٨ .

يعمل بهذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١٩٢٩ - ١ - ٧

رئيس النظام

حسن خالد ابو الهدى

البلاغات الرسمية

« صادرة من رئاسة النظار الفخيمة »

الطرق

« بين عمان - القدس »

تلافياً للاخطار التي قد تتعرض لها السيارات اثناء مرورها بالكيلومتر ٤٧ من طريق (عمان - القدس) ولضرورة الاستمرار على الاعمال التي تجري الآن عند هذا الكيلومتر ستسد الطريق بين الكيلومتر ٤٧ و ٤٨ كل يوم من الساعة ثمانية زوالية صباحاً حتى الساعة الرابعة زوالية بعد الظهر اعتباراً من اليوم السابع من الشهر الحالي الى اشعار آخر وتكون الطريق مفتوحة لمرور السيارات بها من الساعة الرابعة زوالية بعد الظهر حتى الساعة الثامنة زوالية صباحاً .

بلاغ عام

في الساعة الثامنة من يوم الاثنين الواقع في ٧ - ١ - ١٩ قد نفذ حكم الاعدام بالمرم محمود بن اسعد الخطيب بقتل المغدور محمد شقير شقراً في داخل السجن المركزي بعد ان اجريت المراسم القانونية .

١٩٢٨ - ١ - ٩

مدعي عام المركز

كمال الجبوري

بلاغ رسمي

من حكومة فلسطين

قابل فخامة المندوب السامي في اليوم الثالث من شهر كانون الثاني وفداً يمثل اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني مؤلفاً من حضرات موسى كاظم باشا الحسيني ويعقوب افندي فراج وعوني بك عبد الهادي وجمال افندي الحسيني ومفتم افندي الياس مفتم وقد رفع الوفد الى فخامته مذكرة بالنتيجة عن اللجنة التنفيذية طلب فيها الشروع

بالمفاوضات مع الحكومة لاجل انشاء مجلس تمثيلي في فلسطين .

فذكر فخامته الوفد بان الحكومة قد خطت الخطوة الاولى في سبيل تمثيل الاهالي وذلك بشكل مجالس بلدية منتخبة وذكر حضراتهم ايضاً بان الحكومة سبق فعرضت انشاء مجالس تشريعي منتخب بثل الاهالي ولكن رفضه من يتكلم الوفد باسمهم ومع ذلك فهو يقدر ما لهذا الامر من منتهى الهمية وسيتم النظر فيه باهتمام زائد . ومن البديهي ان ذلك الامر هو من الهمية والتعقيد بكان يتعذر على فخامته الاجابة على المذكرة فوراً غير انه يؤمل بعد اجراء ما يلزم من التدقيق فيه واستطلاع الآراء بشأنه ان يستطيع من وضع نتيجة ابحاثه قبل ذهابه الى انكثرا بالاجازة في الصيف المقبل كي يتمكن في اثناء وجوده فيها من البحث في ذلك الشأن مع جناب وزير المستعمرات . عندئذ يتخير اللجنة التنفيذية بما يقرره بهذا الشأن .

قرار امهال

صادر من محكمة جنايات الكرك

لما لم يقبض على عودة بن سليم الرشيدات من اهالي بني حميد المتهم به قتل المفسدور مسلم بن فلاح الحمار بن فقد منحه من جانب رئاسة محكمة الكرك مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة . واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

في ٥ كانون ثاني سنة ١٩٢٩

قرار امهال

صادر من محكمة بداية عمان الجنائية

لما لم يقبض على نصرالله بن عوض البوريني من اهالي الرمثا المتهم بالسرقة فقد منحه من جانب رئاسة محكمة عمان مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة

العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول .

١-٣-١٩٢٩

قرار امهال

صادر من محكمة جنايات الكرك

لما لم يقبض على عبداللطيف بن محمد العقلة من اهالي قرية عيبه المتهم بالسرقة فقد منحه من جانب رئاسة محكمة الكرك مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

٢٧-١٢-١٩٢٨

قرار امهال

صادر من محكمة بداية جنايات اربد

لما لم يقبض على كايد مغلق الفندي من اهالي الرمثا المتهم به بجرية السلب فقد منحه من جانب رئاسة محكمة اربد مجدداً عشرة ايام اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان ليسلم نفسه الى المحكمة المذكورة واذا لم يحضر الى المحكمة خلال هذه المدة فيعد غير مطيع القانون ويسقط من الحقوق المدنية وتقام عليه الدعوى ولا يكون له حق بالادعاء وتحجز امواله . على ان مأموري الضابطة العدلية كافة مجبورون على القبض عليه وقد بلغ مقام الادعاء العام لاجراء معاملة الحجز وتنظم هذا القرار عملاً بالمادتين ٣٧١ و ٣٧٢ من قانون المحاكمات الجزائية واعلن حسب الاصول

٢٥-١٢-١٩٢٨

اعلان

قام قائد مخفر الشوك العريف محمد افندي رشيد بوكالة مديرية ناحية الشوك اعتباراً من ١٨-١٢-١٩٢٨ وذلك بالاضافة لوظيفته الاصلية .

٢٩-١٢-١٩٢٨

اعلان

القرية الموقع الجنس المساحة دونم	سند التصرف	رقه تاريخه	المحدود
سلط روض عواد ارض سليخ	٢٤	٢٩ مايس ١٢٠	شرقاً كرم صاحب ملك شمالاً كذا غرباً رسم دائر الكرم جنوباً صاحب ملك
- كرم -	٥٠	٣٠ مايس ١٢٠	شرقاً ملك علي الحاج وعبد الرحمن المبارك شمالاً ورثة احمد العنساوة غرباً ارض صاحب السند جنوباً ابو عقله
- جورة القيقاب -	٦	٢ حزيران ١٢٠	شرقاً ارض ابو عقله شمالاً فاضل وسلامة وهندي غرباً حمود واحمد عبد الله جنوباً مفضي الدروي
- - -	٣	٥ حزيران ١٢٠	شرقاً حاج محمود شمالاً حمود الحاج وحسين المصطفى غرباً محمد الصبيحي وحاج محمد النابلسي جنوباً حاج حمود وعبد الهادي

كان وضع بالمزاد العلني بيع كامل الثلاثة قطع كروم العنب والارض السليخ المينة المواقع والمحدود اعلاء ايفاء للذمة التي تطلب من مالكتهم وجابن مصطفى الحمود من الساط لهند وق المصرف الزراعي في السلط بموجب سند الدين رقم ١٢٨٥ وقد تقرر من جانب الرئاسة احوالهم الاحالة الاولى على الطالب الاخير مأمور المصرف الزراعي في السلط لقاء مبلغ قدره ثمانية وسبعون ليرة فلسطينية واربع مائة ملا فمن له رغبة في الشراء عليه مراجعة هذه الدائرة والدلال محمد ناشطة خلال خمسة

عشر يوماً على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المائة الى البديل المقرر مستصحباً التأمينات النقدية وعليه صار اعلان الكيفية .

في ٢٧ - ١٢ - ١٩٢٨
مأمور اجراء الساط
محمد الظاهر

اعلان رابع

صادر من دائرة تسجيل الكرك

كان مطروح بالمزاد العلني قطعة ارض مشجرة بستان كائنة بموقع قفا الطور ضمن اراضي قرية الجوزة المقيدة بدفتر التسجيل بتاريخ شباط ١٢٥٠ رقم (٣٤٠ و ٣٤١) ملك عبد ربه وسالم وعبد الله اولاد عاصي الجوازنة يحدها شرقاً عبد الرحمن وبنيه سابقاً والآن عبد ربه بن عاصي شمالاً حائط غرباً حائط وطور جنوباً حائط والمحجوزة للدين الذي استلفوه من سلامة بن عوده الشرايحة من اهالي الكرك وقد انقضت مدة الزيادة ولم يظهر سوى الطالب الاخير السيد جاد الله المستات بمبلغ اربعين ليرة فلسطينية ولذلك تقرر احوالها احالة اولية على اسم الطالب الاخير المذكور وتعليق المزاد خمسة عشر يوماً اعتباراً من تاريخ هذا الاعلان على ان يصير قبول ضم في المائة خمسة فن كان له رغبة في المزاد عليه ان يراجع دائرة تسجيل الكرك او دلال ابلية مع العلم بان ثمن قائمة الزيادة عائدة على المشتري وباقي المصاريف تؤدى من الدائن او الوكيل الدوري على ان تحصل من المدينين وعليه صار اعلان الكيفية

٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

اعلان

صادر من دائرة تسجيل الساط « للمرة الثانية »

مطروح بالمزاد العلني ستة وخمسون سهماً من اصل ثمانين سهماً من كامل الدار المشتملة على ستة غرف فوقانية الكائنة في موقع الجدة ضمن فصبة الساط المسجلة بتاريخ افرسوس سنة ١٢٤٤ تحت رقمي ٩ و ١٠ على اسماء شكري وجليل وشاكر اولاد احمد ابو رصاع المحدودة شرقاً وغرباً وشمالاً طريق جنوباً نويسر الخلف البائعة منهم وفاء الى توفيق بن محمد ابو حمرة فن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع دائرة تسجيل الساط او دلال البلدية خلال خمسة ايام من تاريخ يومه اعتباراً من تاريخ ٨ كانون الاول سنة ١٩٢٨ مع العلم بان ثمن قائمة الزيادة والمطامير عائدة

على المشتري وإتي المصاريف تودي من الدائن أو الوكيل الدوري على أن تحصل من المديون
وعليه صار اعلان الكيفية ١٦ كانون اول سنة ١٢٨

اعلان

« مرسى تعهد »

منح تعهد تقديم العلف لقوة حدود شرق الاردن عن المدة الواقعة من ١-١-١٩٢٩
حتى ٣١-٧-٢٩ للمسترس ٠ س ٠ سلامة في القدس بالاسعار التالية :
« سعر الكيلو بالملات »

الزرقاء	معان
١	١٠
٣٠	٤٠
٤	٥
٨	٩
٧	٨
٥	٥٠
٢٥	٢٥

اعلان

عملاً بالصلاحيات المعطاة لي بموجب البند (١) من الانظمة الموضوعة بمقتضى قانون الانتخابات
للمجلس التشريعي أمر بالتشروع في انتخاب المنتخبين الثانويين في دائرة البلقاء في ١٥ كانون
الثاني وان يجرى الانتخاب المذكور في اليوم السابع والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٩
رئيس النظار
١٣-١-١٩٢٩

حسن خالد ابو المدي

اعلان

قام قائد مخفر الشريك النائب محمد افندي حسين بوكالة مديرية ناحية الشوليك اعتباراً من
١١-١١-١٢٨ حتى ١٨-١٢-١٢٨ وذلك بالإضافة لوظائفه الاصلية ٠ ٢٩-١٢-١٢٨

اعلان

لقد قام قائد مخفر الكورة السيد خليل بوكالة مديرية ناحية الكورة اعتباراً من ٢٥-١٠-١٢٨
الى نهاية يوم ١١-١١-١٢٨ ٠

اعلان

نذير للجمهور ان الحكومة السورية قد منعت الى اشعار أخير ادخال الذهب والماهر وجلودها
ومتوجاتها (اللحوم والشعر والجلود والصوف والمصارين) الى سور يا بسبب لغشي وباء الماعز في عجلون

اعلان

❖ صادر من مجلس ادارة مادبا ❖

قرر مجلس ادارة القضاء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠-١-١٩٢٩ ورقم (١) تمديد مدة
مزايدة استئجار اراضي السكة الحجازية التابعة لمقاطعة مادبا التي وصل مزاودها الاخير على سلمان
الحارثية بمبلغ ٥٠ جنياً فلسطينياً لسنة ١٩٢٩ فن يرغب الدخول في هذه
المزايدة فليراجع مجلس ادارة القضاء المذكور خلال المدة المعبية ٠

اعلان

❖ صادر من دائرة تسجيل السلط ❖ (للمرة الثانية)

مطروح بالمزاد العلني اثني عشر قيراط من اربعة وعشرين قيراط من الدار المحتوية على اربع
غرف ومطبخ وحاكورة الكائنة في موقع العقبة ضمن قصبة السلط المسجلة بتاريخ ١٠ تشرين اول
سنة ٣٠٨ رقم ٨ على اسم ابراهيم وجبران اولاد خليل الفار المحدودة شرقاً باطن المغارة والحشة
دون ظهرها شمالاً دار ابو نفاع غرباً دار يوسف قعوار وطريق الماويرين جنوباً طريق سلطاني المباحة
من جبران بن خليل الفار المذكور الى الحاج حسين بن احمد نوار فن له رغبة في الشراء عليه ان
يراجع دائرة تسجيل السلط او دلال البلدية خلال خمسة واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ ٢٠
كانون الاول سنة ١٩٢٨ مع العلم بان ثمن قائمة المزايدة والطوايع عائدة على المشتري وبقية المصاريف
تودي من الدائن أو الوكيل الدوري على أن تحصل من المديون وعليه صار اعلان الكيفية
في ٢٩ كانون الاول سنة ١٢٨

اعلان

(صادر من دائرة اجراء الصلوات)

كان وضع بالمزاد العلني للبيع نصف الكرم العنبي الواقع باراضي زي المحدود شرقاً وورثة اولاد بيدر شمالاً وورثة بشير المصفاوي ومطلق القاسم وصلاح الهيشان والحيش وغرباً ملك صلاح الهيشان جنوباً ملك ادب افندي السكايد خاصة عبد الرحمن البشير من السلاط ايضاً للذمة المطلوبة منه الى اسماعيل السالم الفياض وقد تقرر من جانب الرئاسة احالته الاحالة الاولى على الطالب الاخير اسماعيل السالم لقاء مبلغ قدره خمسين ايرة فلسطينية فمن له رغبة بالشراء عليه مراجعة هذه الدائرة والدلال محمد ماشطة خلال خمسة عشر يوماً على ان لا يقبل الضم منه اقل من خمسة في المائة الى البديل المقرر مستصحاً التأمينات التقديرية وعليه صار اعلان الكيفية للعموم .

في ١٣ تشرين اول سنة ١٩٢٨ مأمور اجراء السلاط

اعلان

مطروح بالمزاد العلني حصة واحدة من حصتين من كامل اندار المسجلة بتاريخ تشرين الاول ١٩٢٣ ورقم ١٠ الواقعة داخل قصبة عمان ملك السيد شاكر بن الحاج علي العموري والمحدودة شرقاً طريق شمالاً طريق والآن ملك مخايل غرباً ملك مخايل جنوباً اندار الجنوية الباقية والمباعة بيعاً وقائياً الى السيد علي بن عبدالحق الصمد بن تيجار عمان لقاء مبلغ قدره مائة وثلاثون جنيناً مصرياً فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع مأمور تسجيل عمان او دلال البلدة خلال خمسة واربعين يوماً اعتباراً من تاريخ نشر هذا الاعلان في الجريدة الرسمية مع العلم بان من قائمة المزايدة والطوايح عائدة على المشتري وبقي المصاريف توءدى من الدائن على ان تحصل من المدينين وعليه صار اعلان الكيفية .

في ١٠ كانون الثاني سنة ١٩٢٩

اصلاط

ان قيادة الجيش العربي ستفتح يوم السبت المصادف في ٥ كانون ثاني سنة ١٩٢٩ في البيت الواقع قريباً من نزل فيلادلفيا

اعلان

(صادر من دائرة اجراء السلاط)

وضع بالمزاد العلني للبيع كامل قطعتي كرم العنبي الواقع بوادي الناقة الاول منها بعدة شرقاً طريق شمالاً كرم محمد الاحمد وكنف صاحب الملك غرباً كرم عارف والحاج سليم السلامة جنوباً كرم حاج سو بلم والثاني بعدة شرقاً طريق غرباً ملك الصفاوي وعبد الله الحوراني وسلامه عبود جنوباً محمد الاجمد ابو اسعد وصاحب الملك شمالاً طريق لقاء ما يطلب من مالكه عبد الكرم حاج عبد القادر الحخير من السلاط الى حسين الحاج عبد القادر صبيحي ابو سخوت من السلاط فمن له رغبة بالشراء عليه ان يراجع هذه الدائرة والدلال محمد ماشطة اللاذقية خلال شهر كامل اعتباراً من تاريخ النشر مستصحاً التأمينات التقديرية وعليه صار اعلان الكيفية حسب الاصول

١ - ٧ - ١٩٢٩

« اصلاح خطأ مطبعي »

« في مشروع قانون التبغ المنشور في العدد ٢١٣ من الجريدة الرسمية »

١ - جاء في السطر الخامس من المادة الثانية من قانون التبغ كلمة «مفعل» والصواب «يحمل»

٢ - حذفت خطأ كلمة « على » بعد عبارة (لا تزيد) الواردة في السطر الثالث من المادة

الخامسة عشرة والصواب بقاؤها .

٣ - جاء في آخر السطر الثاني واول السطر الثالث من المادة ١٦ من القوانين المذكور

عبارة « اول هذا القانون » والصواب (خلافاً لهذا القانون) .

امارة شرقي الاردن - دائرة الصحة

الجدول الاسبوعي للامراض الوبائية في امارة شرقي الاردن عن الاسبوع

المتبعي في ٢٩ - ١٢ - ١٩٢٨

المكان	الطاعون	الحى الصفراوية	الكوليرا	الجدري	التيفوس
التهاب سحايا الدماغى الشوكي	الحى الراجعة	تاريخ التبليغ	مدير الصحة	لا شيء	